الأمم المتحدة

E

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/76/Add.1
21 January 1994
ARABIC
Original: FRENCH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان في رومانيا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء لجنة حقوق الإنسان تقرير السيد جوزيف فويامي، المقرر الخاص الأسبق للجنة والمدير التنفيذي للمعهد الروماني لحقوق الإنسان خلال الفترة من كانون الثاني/يناير الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي يتقدمه وفقا لقرار اللجنة ١٩٩٣/٧٢.

مرفق

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في رومانيا أعده السيد جوزيف فويامي، المدير التنفيذي للمعهد الروماني لحقوق الإنسان خلال الفترة من كانون الثاني/يناير الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٩	٣
أنشطة المعهد ومديره التنفيذي في عام ١٩٩٣	١٠-٣٠	٥
الاستنتاجات والتوصيات	٣١-٤٢	٩

مقدمة

خلفية تاريخية

١- إزاء الانتهاكات العديدة والجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في رومانيا في ظل نظام شاوشيسكو، قررت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ١٩٨٩/٧٥، تعيين مقرر خاص يُكلَّف بدراسة حقوق الانسان في رومانيا. وجُدِّدت هذه المهمة للعامين ١٩٩٠ و ١٩٩١ (القراران ١٩٩٠/٥٠ و ١٩٩١/٦٩). واطلعت اللجنة كل عام على تقرير المقرر الخاص (الوثائق E/CN.4/1990/28 وAdd.1، وE/CN.4/1991/30 وE/CN.4/1992/29 وAdd.1).

٢- ورحبت لجنة حقوق الانسان، أثناء دورتها الثامنة والأربعين في عام ١٩٩٢، بالجهود التي بذلتها حكومة رومانيا من أجل تعزيز احترام حقوق الانسان، وأحاطت علما بالاتفاق الذي أُبرم بين مركز حقوق الانسان وصندوق التبرعات للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الانسان، من جهة، وحكومة رومانيا، من جهة أخرى، ينص على تقديم منشورات، وتنظيم دورات تدريبية وتعليمية، وحلقات دراسية وحلقات تدارس، وتقديم منح دراسية وخدمات استشارية يقدمها خبراء، فضلا عن تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية وذلك لمدة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام اعتبارا من ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ (القرار ١٩٩٢/٦٤).

٣- وكان هذا هو الإطار الذي قام في حدوده مركز حقوق الانسان، عن طريق عقد أُبرم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بالاتفاق مع سلطات رومانيا، بتعيين السيد جوزيف فويامي مديرا تنفيذيا للمعهد الروماني لحقوق الإنسان في بوخارست، لفترة تنقضي في نهاية عام ١٩٩٣. وخلال هذه السنة، كان على المدير التنفيذي أن يخصص لإدارة هذا المعهد وللاضطلاع بمهام أخرى ٨٠ يوما، أي نحو ثلث وقت عمله.

حقوق الإنسان في رومانيا

٤- في حين كانت حقوق الإنسان قد خضعت في ظل نظام شاوشيسكو لانتهاكات جسيمة حتى نهاية عام ١٩٨٨، فإن الحالة قد تحسنت تحسنا ملموسا خلال الأعوام التالية.

٥- وفي نهاية عام ١٩٩١، أمكن للمدير التنفيذي أن يلاحظ، بصفته مقررا خاصا للجنة، أن حقوق الانسان موضع احترام بوجه عام في رومانيا. ولاحظ مع ذلك أن هذا البلد وإن كان قد أنشأ مؤسسات سياسية وإدارية وقضائية مُرضية، فلا تزال توجد فيه أوجه قصور هامة، خاصة فيما يتعلق بالتطبيق العملي للقواعد الدستورية والتشريعية الجديدة، وباستقلال ونزاهة النظام القضائي والاداري، ولا سيما بمعاملة الأقليات.

٦- وجرت منذ نهاية عام ١٩٩١ انتخابات حرة (١٩٩٢) وتواصل انشاء المؤسسات الجديدة في اتجاه تحقيق احترام أفضل لحقوق الانسان. وبطبيعة الحال لم يتم الانتهاء من هذه العملية بعد فمشكلة الأقليات بوجه خاص لا تزال مثيرة للقلق. وقد أسست رومانيا نفسها كدولة واحدية مركزية لها لغة وطنية واحدة هي أيضا لغتها القضائية. ولا تبدي الأغلبية أي شعور برحابة الصدر نحو الأقليات الاثنية واللغوية الرئيسية ولا نحو بعض الأقليات الدينية مثل الكنيسة اليونانية - الكاثوليكية (البابوية). وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الأقليات لا تزال تتعرض لريبة بل ولعداوة قسم كبير من السكان ويبدو أن سلطات البلد قلما تتصدى لهذا التعصب.

٧- وتجدر الاشارة مع ذلك إلى أن رومانيا قد انضمت مؤخرا إلى مجلس أوروبا. وسيتعين عليها من الآن فصاعدا الانضمام إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان التي ستكفل، بفضل الاجراءات التي ترسيها، احتراما أكثر فعالية لحقوق الإنسان في هذا البلد.

المعهد الروماني لحقوق الإنسان

٨- إن هذا المعهد، الذي أنشئ في خريف عام ١٩٩١، هو هيئة وطنية تابعة للبرلمان ومن ثم فهو مستقل عن الحكومة. وهو يضطلع بالمهام الرئيسية التالية:

(أ) إجراء بحوث تتعلق بحقوق الإنسان، والقيام لهذا الغرض بتكوين مكتبة؛

(ب) توفير التدريب فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما بتنظيم مؤتمرات وندوات في رومانيا ودورات تدريبية في الخارج؛

(ج) توفير معلومات عامة عن حقوق الإنسان، وخاصة عن طريق المنشورات (مجلات، وكتيبات، ومؤتمرات، ومقابلات، الخ)؛

(د) إسداء المشورة إلى السلطات، خاصة فيما يتعلق بالمسائل التشريعية؛

(هـ) التدخل لدى السلطات في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الانسان، إلى حين تعيين محامي الشعب (أمين المظالم).

٩- ويعمل في المعهد خمسة عشر شخصا، معظمهم حاصل على تعليم جامعي. ويتولى الإدارة المدير التنفيذي (بشكل غير متفرغ في عام ١٩٩٣) ونائبة المدير المعينة للعمل كامل الوقت.

أنشطة المعهد ومديره التنفيذي في عام ١٩٩٣

١٠- نظرا إلى المسؤوليات التي يتولاها المدير التنفيذي، فقد أولى عنايته لسير العمل بالمعهد وتنظيمه بوجه عام ولمجموع المهام التي تقع على عاتقه بموجب مركزه. وركز مع ذلك على التظاهرات وغيرها من الأنشطة التي نُظِّمت بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان والتي سيجري تبيانها أدناه بوجه خاص.

تنظيم المعهد والاتصالات مع المؤسسات الأخرى

١١- إن المعهد في حاجة الى تنظيم هيكله بشكل أفضل على الرغم من أن عدد موظفيه محدود وبصورة خاصة، فإن المسؤوليات، حتى الثانوية منها، مركزة في أيدي الادارة بحيث إن الموظفين يفتقرون تماما إلى روح المبادرة. وقد سعى المدير التنفيذي إلى معالجة هذا الوضع بتفويض المسؤوليات نوعا ما وبتشجيع روح المبادرة. وسعى، علاوة على ذلك، إلى تحسين تدريب الموظفين في مجال حقوق الإنسان بتنظيم مؤتمرات وعروض أخرى من أجلهم. وفضلا عن ذلك، استطاع قسم كبير من الموظفين حضور معظم الأنشطة التي نُظِّمت في المعهد.

١٢- وقد اتخذ كذلك عدة تدابير في محاولة لتنظيم أنشطة المعهد بشكل أرشد على نحو يضيق المجال المتروك للارتجال إن لم يكن للبس. وعلاوة على ذلك، أقام المدير التنفيذي اتصالات مع السلطات المختلفة في البلد: رئيس الدولة، والبرلمان، والوزارات، والمحاكم، الخ. وقد سهّل ذلك تنظيم بعض الأنشطة ويسّر أيضا تدخلنا في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد سعى أيضا إلى اقامة اتصالات أوثق مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان وذلك بدعوتها مثلا إلى المشاركة في أنشطة المعهد وبحضور الأنشطة التي تنظمها هي.

١٣- وأخيرا، حاول - دون نجاح كبير حقا - أن يزيد من لا مركزية أنشطة المعهد .

الأنشطة التي نُظِّمت مثل الندوات والحلقات الدراسية، وما الى ذلك

١٤- تتسم هذه الأنشطة بأهمية كبيرة لأن التدريب والاعلام يشكلان المهمتين الأساسيتين للمعهد. وكان الحضور فيهما بصورة تامة جيدا (تراوح بين ٣٠ مشتركا و١٠٠ مشترك). وعلاوة على ذلك، كانت تغطية وسائط الاعلام لها ممتازة إذ قدمت الصحف والاذاعة والتلفاز تقارير منتظمة عنها أثرتها في حالات كثيرة المقابلات التي أجريت. ورأس المدير التنفيذي أغلبية الأنشطة وتولى بنفسه كل مرة تقديم عرض واحد فيها على الأقل.

١٥- وقد نُظم عدد، من الأنشطة بالتعاون مع مركز حقوق الانسان. وتعلق الأمر بحلقات دراسية وندوات اشترك المركز في تنظيمها بنشاط، إذ وضع كل مرة تحت تصرف المعهد أربعة أو خمسة خبراء دوليين، وكلّف أحيانا واحدا من معاونيه بتقديم تقرير عنها. وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب هؤلاء الخبراء اشترك مقررون رومانيون بعدد مساو تقريبا، في القاء كلمات أيضا وفي إحياء المناقشات.

١٦- وهذه الأنشطة كانت كالآتي:

في الفترى من ١ الى ٥ آذار/مارس عُقدت في بوخارست، حلقة دراسية متقدمة عن حقوق الإنسان نظمها أساتذة أكاديمية الشرطة ومعاهد القانون الإنساني. وقد ضمت نحو ٥٠ مشتركا، ولكن حضورها كان غير منتظم نوعا ما.

في الفترة من ١٠ الى ١٤ أيار/مايو، عُقدت في بوخارست، حلقة تدارس عن حقوق الإنسان وفض المنازعات بين المواطنين والدولة. عدد المشتركين (نحو ٥٠): ممثلون عن المنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، والأقليات، الخ؛

في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/أغسطس، عُقدت في بوخارست، ندوة عن حقوق الانسان ووسائط الاعلام من أجل وسائط الاعلام الرومانية وآخرين ممن يعنيهم الأمر (نحو ٦٠ مشتركا)؛

في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر، عُقدت في بوخارست، حلقة دراسية عن حقوق الانسان من أجل القضاة ووكلاء النيابة والمحامين (محاكم الدرجتين الأولى والثانية). ضمت ٧٠-٨٠ مشتركا؛

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، عُقدت في بوخارست، جلسة تقييم لبرنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية المعد لرومانيا، بمشاركة ممثلين عن الوزارات المعنية، والمنظمات غير الحكومية، الخ؛

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، في بلويستي، معهد القانون الانساني للجيش (نحو ١٠٠ مشترك). عروض عن حقوق الإنسان بوجه عام. محكمة الاستئناف - عروض عن حقوق الانسان بوجه عام من أجل القضاة ووكلاء النيابة بمحاكم الدرجتين الأولى والثانية (نحو ٢٥ مشتركا)؛

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، في بوخارست، جلسة إعلامية للمنظمات غير الحكومية (نحو ٤٠ مشتركا)؛

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، في بوخارست، الاحتفال بيوم حقوق الانسان؛ وتلاوة رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة. قُدّمت عروض مختلفة. وضم نحو ١٠٠ مشترك، منهم بوجه خاص سفراء، ووزراء دولة، وبرلمانيون، وقضاة بالمحكمة الدستورية وبالمحكمة العليا ومحاكم أخرى.

١٧- ونُظِّمت الأنشطة التالية بدون مساعدة من المركز:

في الفترة من ١٥ الى ١٧ آذار/مارس، عُقد في بوخارست، اجتماع تابع للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان. الموضوع: اصلاح المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان. ضم نحو ٨٠ مشتركا (سفراء، ووزراء، ووزراء دولة، وبرلمانيون، وقضاة، ومنظمات غير حكومية، إلخ). وجرت مناقشة واعتماد "إعلان بوخارست" الذي نُشر وعُرض على المؤتمر العالمي؛

صيف عام ١٩٩٣، في أماكن مختلفة. عُقدت حلقات دراسية لا مركزية عن حقوق الإنسان من أجل المدارس (معلمون وتلامذة).

١٨- ومنحت المنح الدراسية التالية:

في تموز/يوليه ١٩٩٣: أسبوعان في جنيف وستراسبورغ. اقامة خمسة أشخاص يعملون في مجال حقوق الإنسان (هم بوجه خاص ممثلو أقلية واحدة ومنظمة غير حكومية واحدة)؛

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، حلقة دراسية في جنيف (الأمم المتحدة). إقامة خمسة من العاملين بعدة وزارات ومن المسؤولين عن إعداد تقارير وطنية في رومانيا.

الإعلام بوجه عام

١٩- واصل المعهد إصدار منشورات في ١٩٩٣، هي:

- مجلته ربع السنوية Drepturile Omului (حقوق الإنسان)، التي تتمتع بإدارة ممتازة؛
- عدة كتيبات تتناول مواضيع مختلفة في مجال حقوق الإنسان؛
- مجلدان صدرا بمناسبة يوم حقوق الإنسان؛
- ملخص لحقوق الإنسان، بقلم السيد دياكونو (حاليا سفير رومانيا في الدانمرك)؛
- دراسة عن الأقليات في رومانيا أعدها السيد وانشا، من العاملين بالمعهد.

وقد استفادت بعض المنشورات (أو ستستفيد) من مساعدة المركز.

٢٠- وكما سبقت الإشارة، فإن وسائط الاعلام الرومانية قد غطت أنشطة المعهد بشكل جيد، مما أسهم إلى حد كبير في التعريف بحقوق الانسان بوجه عام. وعلاوة على ذلك، قدم المدير التنفيذي أو عاملون آخرون بالمعهد عدة عروض، مثلا أمام طلاب أو في إطار أنشطة نظمتها منظمات أخرى. كذلك فإنهم قاموا بنشر مقالات في صحف وبإجراء عدة مقابلات.

٢١- ولما كان المعهد هو هيئة بحوث، فلا بد أن تكون لديه مكتبة جيدة. ولذلك سعى المدير التنفيذي حثيثا إلى إثراء المكتبة النواة التي كانت موجودة في بداية عام ١٩٩٣.

٢٢- والمعهد هو في المقام الأول وديع مجلس أوروبا وهو لديه بهذه الصفة العديد من منشورات هذه المؤسسة. وقد تلقى أيضا المنشورات التي يضعها مركز حقوق الإنسان مجانا تحت تصرف الجمهور. ولكن ذلك كله غير كاف بشكل واضح. فمما لا غنى عنه أن تكون لدى المعهد المؤلفات والمجلات النظرية والفقهية - القانونية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان وكذلك بعض المؤلفات الأساسية في القانون العام الوطني والدولي.

٢٣- وفي إطار الائتمانات التي تم الحصول عليها من الحكومة السويسرية (انظر "البرنامج السويسري" أدناه)، خُصص أو سيتم تخصيص ٠٠٠ ٢٥ فرنك سويسري لشراء مثل هذه المؤلفات. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تكوين المكتبة (وبخاصة الفهارس) وتنظيم طريقة الإفادة منها، يحظى المعهد بمساعدة إحدى أمينات مكتبة - من أصل روماني - المعهد السويسري للقانون المقارن في لوزان؛ وقد توجهت بالفعل عدة مرات إلى بوخارست لهذا الغرض.

٢٤- ومن جهة أخرى، رُجي من المركز تخصيص جزء من الائتمان المفتوح لصالح رومانيا لتزويد المعهد بجميع المؤلفات المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدرت عن الأمم المتحدة.

إسداء المشورة إلى السلطات، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل التشريعية

٢٥- خلال عام ١٩٩٣، أُتيحت للمعهد فرصة إسداء المشورة مرتين في هذا الإطار. فمن جهة، تدخل المعهد لدى البرلمان بشأن مشروع قانون خاص بالصحافة كان يمكن أن ينتهك بصورة خطيرة حرية الصحافة، على الأقل فيما يتعلق بنقطة واحدة. ولم يستأنف البرلمان حتى الآن دراسة هذا المشروع. ومن جهة أخرى، قام المعهد، بتفويض من رئيس مجلس النواب، وبمساعدة اثنين من الخبراء الدوليين أوفدهما مجلس أوروبا، بإعداد مشروع قانون بشأن إنشاء منصب محامي الشعب (أمين المظالم).

الأجهزة الفنية

٢٦- خلال عام ١٩٩٣، تلقى المعهد من مركز حقوق الإنسان أجهزة فنية متنوعة بالغة القيمة. ومع ذلك يلزم تكملة هذه الأجهزة بأجهزة أخرى، وخاصة لتيسير تنظيم المؤتمرات والأنشطة الأخرى من هذا النوع.

ومما لا غنى عنه بوجه خاص الحصول على آلة عرض مُرجعة ومعدات للترجمة الفورية (وهي معدات يتم استئجارها حاليا لكل نشاط يحدث، مما يكلف كثيرا).

"البرنامج السويسري"

٢٧- استطاع المدير التنفيذي أن يحصل من الحكومة السويسرية على مساعدة كبيرة في شكل نقود وموظفين لصالح المعهد.

٢٨- وقد وردت الإشارة بالفعل (انظر أعلاه) إلى تكوين مكتبة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تلقى باحث روماني شاب يدّرس في أكاديمية الشرطة منحة دراسية ستسمح له بالقيام، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤، بحضور دورة تدريبية مدتها ستة أشهر في المعهد السويسري للقانون المقارن في لوزان. وهو يتمم رسالة الدكتوراه التي يعدها في قانون الإجراءات الدولية لمراقبة حقوق الإنسان.

٢٩- ومن جهة أخرى، فمن المقرر تنظيم دورة تدريبية مدتها شهران في سويسرا في عام ١٩٩٤ من أجل نحو ٣٠ من الموظفين الفنيين العاملين بمصلحة السجون في رومانيا وهي تشمل نحو أسبوعين من الدروس وستة أسابيع من التدريب في السجون. وستُستكمل هذه الدراسات العام القادم بدورة مكررة مدتها عشرة أيام في رومانيا.

٣٠- وأخيرا، تلقى المعهد ست آلات كاتبة من إدارة سويسرا.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

٣١- يتضح مما سبق أن المعهد الروماني لحقوق الإنسان قد قام بنشاط مكثف في عام ١٩٩٣. وهو بوجه خاص في صدد التحول الى مركز بحوث مجهز بصورة جيدة. وقد أسهم، من جهة أخرى، في تدريب عدد كبير من الأشخاص المعنيين مباشرة، كما قام بتعريف حقوق الإنسان الخاصة بجمهور أوسع نطاقا. وهذا العمل كان ولا يزال لا غنى عنه بعد أكثر من أربعين عاما من نظام فرض العزلة على الرومانيين، واستخف بحقوق الإنسان وانتهكها بصورة منهجية.

٣٢- وهذا لا يعني أن جميع الأهداف المتوخاة في البداية قد تحققت. فكما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، اقتُرح تنظيم هيكل المعهد بصورة أفضل، والعمل على تنظيم الأنشطة بشكل أفضل، وزيادة لا مركزية عمله، والتعاون على نحو أوثق مع المنظمات غير الحكومية. ولم ينجح في ذلك نجاحا تاما. ولهذا أسباب شتى.

٣٣- فكل ما يتعلق بتنظيم المعهد وأساليب عمله يتطلب موقفا حازما ورقابة مستمرة لا يصلح معهما تواجد المدير التنفيذي بشكل متقطع. فمثل هذا العمل يجب أن يُتابع.

٣٤- وأما زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وهو أمر مستحب للغاية، فتستلزم أن يكون مركز حقوق الإنسان "ممثلا" في بوخارست لا من جانب مدير معهد وطني - وهو أمر يثير ريبتهم - وإنما من جانب خبير مستقل.

٣٥- وأخيرا، فإن تحقيق لا مركزية أنشطة المعهد كان يستلزم من المدير التنفيذي إجراء المزيد من الاتصالات الخارجية، ومن ثم تخصيص وقت أكبر، إلى جانب الوقت الذي كان عليه أن يخصصه بالضرورة للمعهد ذاته وللأنشطة التي ينظمها في بوخارست.

٣٦- وختاما، يرى المدير التنفيذي أن الحل المختار لم يكن الحل الأمثل رغم شعوره بأنه قد أنجز عملا مفيدا في بوخارست.

التوصيات

٣٧- إن ما سبق لا يعني اطلاقا أنه يجب في عام ١٩٩٤، في رأي المدير التنفيذي، التخلي عن مشروع المساعدة المعد لرومانيا، بل إنه يرى، على العكس من ذلك، وجوب مواصلة هذا المشروع.

٣٨- ومن الضروري بوجه خاص مواصلة "البرنامج السويسري". وفي هذا الإطار، ينبغي العمل على أن يجري تنظيم المكتبة تنظيما صحيحا، وعدم تبديدها بأي شكل كان، كما ينبغي تحويلها حقا إلى مكتبة عامة يتسنى لكل مهتم، وبخاصة للمنظمات غير الحكومية، الوصول إليها بسهولة. ويتعين أيضا مواصلة البرنامج الذي لا غنى عنه والملح المعد لصالح موظفي السجون.

٣٩- ومن جهة أخرى، فإن المعهد حتى إذا كان قد أولى اهتماما كبيرا للتدريب، فإن المهمة بعيدة عن أن تكون قد أُنجزت. والمدير التنفيذي يشير إلى نقطتين فقط. أولا، قد تعين لأسباب مختلفة تأجيل حلقة دراسية هامة بشأن الأقليات، كان مقررا عقدها في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛ ولا يجوز التوقف عند هذا الحد؛ بل إنه مما لا غنى عنه الاهتمام بالأقليات في رومانيا اهتماما متسما بالعزيمة، حتى إذا أصر المسؤولون في هذا البلد على إنكار وجود مشكلة بشأنها. وثانيا، بما أن رومانيا ستصبح قريبا مرتبطة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي، كما نعلم هي اتفاقية تُطبَّق تطبيقا فوريا، فمن الملح القيام اعتبارا من عام ١٩٩٤، وبالتعاون مع مجلس أوروبا، بتنظيم سلسلة أيام دراسة تكون مخصصة لتدريب القضاة والمحامين في ذلك البلد في هذا المجال.

٤٠- وفي رأي المدير التنفيذي، ينبغي إذن لدوائر الخدمات الاستشارية لمركز حقوق الإنسان أن تواصل عملها في رومانيا، ولكن بأي شكل؟ يبدو له، بصرف النظر عن المساعدة التي تُقدَّم نقدا والتدابير التي

تُتَّخذ مباشرة في جنيف، أن الأمر يتطلب الحصول على مساعدة محلية. ولكن هذه المساعدة ينبغي ألا تتحصل في اتاحة المدير التنفيذي للمعهد. فالمدير التنفيذي حتى إذا تفرغ للعمل كامل الوقت، فإنه سيخيب آمال إما معاونيه بتفضيل المنظمات غير الحكومية والأوساط الخارجة عن العاصمة؛ أو أن هذه الأخيرة هي التي ستصاب بخيبة الأمل إذا قام، هو بصفته المدير التنفيذي للمعهد، بتكريس وقته أساسا لهذه الهيئة.

٤١- فلا بد إذن، في رأي المدير التنفيذي، أن يكون هناك خبير مستقل. والوضع المثالي هو أن تكون لدى هذا الخبير المهارة والخبرة اللازمتان، ويكون بوسعه تكريس وقته تماما، على الأقل لمدة سنة، للاضطلاع بمهمته في رومانيا. وإذا تعذر ذلك، يمكن أن يؤدي خبير غير متفرغ هذه المهمة أيضا؛ إذ إنه بتخليه عن مسؤولية إدارة المعهد، سيكون لديه ما يلزم من الوقت والحرية لممارسة نشاطه في البلد كله والتعاون بقدر أكبر مع المنظمات غير الحكومية.

ملاحظة ختامية

٤٢- لا يود المدير التنفيذي أن يختتم هذا التقرير دون أن يعرب عن امتنانه لجميع الذين ساعدوه في أداء مهمته في بوخارست. وهو يود أولا الإعراب عن امتنانه لمركز حقوق الإنسان ذاته ولجميع الذين يعملون فيه. ثم إلى السيد برنار فيري، ممثل الأمم المتحدة المقيم في بوخارست وإلى معاونيه. وأخيرا إلى العاملين بالمعهد الروماني لحقوق الإنسان الذين تميزوا على الدوام بأكبر قدر من التفاني.

- - - - -